بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

وفد دولة قطر

يلقيها سعادة السفير/ ناصر بن عبد العزيز النصر

المندوب الدائم لدولة قطر

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

في

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي

الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

من العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠

١٨-١٩ سبتمبر ٢٠٠٦

Permanent Mission of the State of Qatar To the United Nation – New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel:(212) 486-9335. Fax: (212)758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،

أشكركم على إتاحتكم لي الفرصة للحديث في هذا الموضوع الهام، كما أود أن أشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره، بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١ – ٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

والشكر موصول إلى دولة بنين على قيادتها وعملها الدؤوب لتنسيق جهود أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، ولعقدها في يونيو ٢٠٠٦ المؤتمر الوزاري الذي شارك فيه عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها، والذي تمخض عنه "إعلان وإستراتيجية كوتونو بشأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل".

السيدة الرئيسة،

إن أهمية هذا الاستعراض تكمن في كونه استعراضاً لتأكيد الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها نحو تنفيذ التدابير الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١ – ٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وفي سياق تنفيذ الأهداف والالتزامات التي تم تحديدها في القمم والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن إستراتيجية كوتونو الواردة في الوثيقة A/61/L.1 تمثل مراجعة شاملة وتعالج أيضاً بطريقة شاملة جميع أوجه القصور في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

إن وفد بلادي يولي أهمية قصوى تجاه تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وترجمتها إلى خطوات وإجراءات ملموسة ومحددة، وفقاً للإطار الإنمائي الوطني لأقل البلدان نمواً، بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المذكورة. وفي هذا السياق،

يعتقد وفد بلادي إنه يمكن للجمعية العامة، بموجب ما أسند إليها من ولاية عريضة أن تعلب دوراً رائداً في تعبئة الطاقات الدولية وبحث أفضل السبل لتنفيذ الأهداف المرسومة في برنامج عمل بروكسل ومعالجة التحديات التي تحول دون تحقيق غايات البرنامج.

السيدة الرئيسة،

إن برنامج عمل بروكسل يجسد التزاماً عالمياً للتصدي لانتشار الفقر في أقل البلدان نمواً من خلال حشد موارد محلية ودولية أكبر من أجل تحقيق التنمية ومعالجة التحديات الهيكلية التي تواجهها. وحسب ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السالف الذكر فإن تقدم أقل البلدان نمواً فيما يخص معظم أهداف البرنامج ظل بطيئاً ومتفاوتاً بالقدر الذي لا يكفي لتحقيق الأهداف المنشودة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وغايته المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة. ومما يزيد من قلقنا أن تقرير الأمين العام يذكر أن التجربة التي شهدتها مؤخراً هذه البلدان أثبتت وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وأن البيانات المحدودة المتعلقة بالاتجاهات التي بدأ يسلكها معدل الفقر مؤخراً في أقل البلدان نمواً تشير إلى حدوث بعض الزيادات في فقر الدخل. ويعتبر التقرير أقل البلدان نمواً حالياً هي البلدان التي يتضاءل احتمال أن تكون قادرة على تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

السيدة الرئيسة،،

لا تزال مسألة تعبئة الموارد تشكل محوراً أساسياً بالنسبة للجهود الرامية للقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً في العالم.

إن وفد بلادي إذ يرحب ببعض التحسن الذي حدث في مجال تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) إلى أقل البلدان نمواً وطرح المبادرات

الرامية إلى تعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق العالمية، فإنه يرى، في ذات الوقت، أن بوادر ذلك التحسن ستبقى محدودة في ظل استمرارية ضآلة نصيب تلك البلدان في التجارة العالمية وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية. ومن هذا المنطلق، يعتقد وفد بلادي بأهمية تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والالتزامات الواردة في كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة العالم في سبتمبر ٢٠٠٥، وإعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيرى وجولة الدوحة.

السيدة الرئيسة،

يشرفني أن أشير على أن دولة قطر قد حرصت دوماً أن تكون شريكاً داعماً لجهود أقل البلدان نمواً من أجل مكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلاً وإنصافاً. فقد كان لها شرف استضافة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، الذي تمخض عنه جدول أعمال الدوحة، كما وأنها شرُفت باستضافة قمة الجنوب في عام ٢٠٠٥، وتقدم خلالها سمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بمبادرته لإنشاء صندوق الدوحة للتنمية وللظروف الإنسانية والذي ستكون أقل البلدان نمواً أكبر المستفيدين منه. كما أكد سموه على التزام دولة قطر بتقديم النسبة المقررة من إجمالي الدخل القومي كمساعدات إنمائية، مع تخصيص ١٥ بالمائة منها أقل البلدان نمواً اعتباراً من عام ٢٠٠٦.

وختاماً نرجو أن يقوم المجتمع الدولي بكامل أعضائه وهيئاته بتنفيذ التزاماته نحو تقديم المساعدات الفعالة لمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها التنموية.

وشكراً السيدة الرئيسة،،،